5 نواب يطلبون تخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة لـ «الشهادات المزورة»

تقدم امس النواب محمد الدلال ورياض العدساني وعادل الدمخي وراكان النصف وأسامة الشاهين بطلب تخصيص ساعتين من جلسة مجلس الامة المقبلة في 16 ابريل الجاري لمناقشة ملف الشهادات المزورة

وزير التربية أكد إصدار أول لائحة لمعادلة الشهادات ونشرها في جريدة كويت اليوم

العازمي: «التعليم العالي» لم تعتمد شهادات جامعة أثينا

رياض عواد

وزير التربية خلال حضوره اجتماع اللجنة التعليمية

اكد وزير التربية ووزير التعليم العالي حامد العازمي لقاء اعضاء اللجنة التعليمية البرلمانية لمناقشه موضوع الكشوف التي اثيرت في الأسبوع الماضي لبعض خريجي الجامعة الامريكية في اثينا وبعض الجامعات الاخري في الفلبين والهند وتشيكوسلوفاكيا

وقال العازمي في تصريح صحفي ان الاجتماع كان بدعوة من رئيس اللجنة التعليمية الدكتور عودة الرويعي وشرحنا للجنة جميع الاجراءات التي قامت بها الوزارة قبل عشر سنوات حيث انتهي الامر الي ان جميع الاحكام التي صدرت ضد الجامعة الامريكية في اثينا لصالح الوزارة ولم يتم اعتماد الشهادات المذكورة في هذا الكشف

واشار العازمي انه تم ايضا مناقشه موضوع عدم اعتماد بعض الجامعات الخاصة من الفلبين والهند وتشيكوسلوفاكيا وبينا للجنة ان الاحكام القضائية التي صدرت بهذا الشان وان الوزارة اتخذت جميع الاجراءات لعدم معادلة الشهادات منها

وعن الوظائف الأكاديمية المساندة في وزارة التربية اشار العازمي الى ان النواب بينو توجههم لاقرارها ونحن أوضحنا لهم اننا خاطبنا مجلس الخدمة المدنية بهذا الشان واتفقنا مع اللجنة علي إنصافهم في شهر يوليو الماضي

وكشف العازمي انه لا يمكن تعيين احد في الوظائف العامة دون معادلة شهاداتهم من وزارة التعليم العالي مشيرا الي ان جامعة اثينا كانت معتمده في 2008 –2009 وبعدها تم اصدار قرارات وزارية من التعليم العالي بينت ان هذه الجامعه لا ترقي الي المستوي المعتمد لدي دولة الكويت وتم سحب الاعتراف منها وإيقاف ابتعاث الطلبة اليها

واشار العازمي الي انه تمت معادلة ما يقارب 13 شهاده قبل هذه الفترة وتم اتخاذ الاجراءات بحسب القانون في ذاك الوقت لمعادلة هذه الشهادات في حين ان بعض شهادات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التي تم ابتعاثها لهم تم إجراء تحقيق كامل في الهيئة لهم في 2017 وعلي أساس هذا التحقيق خوطبت الفتوي بسحب شهادات الدكتوراه لهولاء المبتعثين وتم سحبها واحالة الموضوع برمتة الي النيابة العامة للتحقيق فية

وعن الاجراءات القانونية التي اتخذت من قبل وزارة التعليم العالي والهيئة العامة للتطبيقي فانها اتخذت بجميع أركانها وهذا الموضوع قديم منذ عشر سنوات مشيرا الي ان من لم يتقدم للتعليم العالي وتعين في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي تم إجراء التحقيق اللازم وتم احالة الموضوع للنيابه العامة وتم سحب الشهادات ومخاطبة الفتوى والتشريع بهذا الموضوع

وبين العازمي : تكلمنا عن جميع الكشوف الموجودة في الأسبوع الماضي والإعلان موجود علي موقع الوزارة في 2014 وهذه الكشوف كانت بناء علي توصية لإجراء اختبارات لجميع خريجي الجامعات الأجنبية منها الفلبين والهند وتشيكوسلوفاكيا وأثينا ولم يتم اجتياز امتحان لاي متقدم منهم

واكد العازمي ان جميع الكشوف لم تصدر لهم شهادات الا لمن صدر له حكم قضائي واضح مشيرا الي ان هناك اسماء لم تتقدم للوزارة ووزارة التعليم العالي اخذت جميع الاجراءات بشأنهم

ولفت العازمي انه تم إبلاغ اللجنة بإصدار اول لائحة لمعادلة الشهادات وتم نزولها في جريدة كويت اليوم بشهر يناير من العام الحالي وهي تضمن سلامة جميع إجراءات الشهادات العلمية الموجودة في دولة الكويت وهي من الاجراءات التي حرصنا عليها حتي لا يكون هناك ممارسات مستقبلية غير سليمة في الشهادات العلمية

«الميزانيات» تطالب بتفعيل دور مكتب التفتيش والتدقيق التابع لصندوق التنمية

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية الجديدة 2019 / 2020 وحسابه الختامي للسنة المالية المنتهية 2017 / 2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه ، وتبين لها ما يلي :

قدرت إيرادات الصندوق في ميزانية السنة المالية الجديدة بـ 195 مليون دينار في حين انخفضت المصروفات بنسبة 2% عن الميزانية السابقة لتبلغ تقديراتها نحو 27 مليون دينار ، الأمر الذي يتوقع معه تحقيق صافي ربح بـ 168 مليون دينار.

وفيما يخص نتائج الحساب الختامي ، فقد تبين أن الصندوق الكويتي للتنمية حقق صافي ربح فعلي بنحو 212 مليون دينار ، وأنه بعد إقراره من مجلس الأمة سيتم تحويل 20 مليون دينار من تلك الأرباح الصافية لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية لدعم إيراداتها لتواصل كفالة الرعاية السكنية للمواطنين كما نص القانون والتي بلغت حتى تاريخه نحو 339 مليون دينار ، أما المبلغ المتبقي من تلك الأرباح فسيتم تحويلها لاحتياطي عام الصندوق ليبلغ نحو 3.2 مليار دينار.

وشددت اللجنة على ضرورة اتخاذ إجراءات جادة لتفعيل دور مكتب التفتيش والتدقيق الذي يتبع مجلس إدارة الصندوق برئاسة الوزير ، لاسيما وأنه لسنوات لا يؤدي مهامه بفعالية ؛ مع الحرص على شغله بالكوادر الوطنية المناسبة بعدما تبين أن بعض موظفي هذا المكتب لهم مؤهلات غير مالية وأنه لم يتم التعيين فيه منذ أكثر من 10 سنوات وفقا لتقرير ديوان المحاسبة ، علما بأن الصندوق أدرج في ميزانية السنة المالية الجديدة 40 ألف دينار للتعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية لتطوير أداءه ، مع إفادته بأنه اعتمد مؤخرا خطة للتدقيق وفتح باب التعيينات رغم ما يلاقيه من صعوبة في شغل بعض الوظائف العليا رغم عروض العمل الجيدة المقدمة لهم !!

ووفقا لبيانات الحساب الختامي فإنه يتبين أن الصرف الفعلي على ما يخصص لابتعاث موظفي الصندوق يشهد تدنيا لـ 4 سنوات متتالية ، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في أسباب ذلك ، وأن تشمل سياسة الابتعاث تخصصات إضافية يحتاجها الصندوق بما يعزز من موارده البشرية ، علما بأنه قد قدر 100 ألف دينار في ميزانية السنة المالية الجديدة لهذا الغرض مما يتطلب استغلالها بصورة مثلى.

ورغم إفادة الصندوق في الاجتماع بأنه تم التوقيع مؤخرا مع مستشار خارجي لتحديث لوائح الاستثمار ، وأن تقديرات مصروفات الرسوم الاستثمارية انخفضت بنسبة 12% عن الميزانية السابقة لتبلغ 3.9 مليون دينار إلا أن ديوان المحاسبة رصد في تقريره ملاحظة من أن الصندوق الكويتي للتنمية لا يسجل مصروفات استثماراته بشكل مستقل عما يدفعه من مساهمات مالية في الصناديق المستثمرة بل أنها تكون جزء منها ، في حين ترى الجهة أن هذا الأمر معمول به نمطيا في هذه النوعية من الاستثمارات.

مما يقتضي إعادة النظر في الآليات المتبعة حاليا لتسجيل مصروفات الاستثمار بصورة مستقلة لمعرفة ما إذا كان هناك انخفاضا حقيقيا في تلك المصروفات أم لا ، خاصة وأن المحفظة الاستثمارية للصندوق تبلغ نحو 3.4 مليار دينار في ميزانية السنة المالية الجديدة.

ونوهت اللجنة إلى ضرورة التأكد من أن القروض التي يعقدها الصندوق الكويتي للتنمية يجب أن تكون متوافقة مع استراتيجية عمله والتي يجب أن لا تجاوز الـ 250 مليون دينار سنويا ، وقد أفادت الجهة أن هناك موافقة من مجلس إدارة الصندوق في السنوات المالية التي كانت القروض المعقودة فيها أعلى مما هو مقرر لها.

وقدر في ميزانية السنة المالية الجديدة إيرادات متوقعة بنحو 39 مليون دينار من القروض التي منحها الصندوق للدول والتي بلغت جملتها منذ التأسيس وحتى آخر حساب ختامي نحو 4.6 مليار دينار تم سداد 60% منها ، مع وجود اختلاف في طريقة احتساب المخصص المالي لديون الدول المتعثرة والتي قدرها الصندوق بـ 74 مليون دينار ؛ في حين يرى ديوان المحاسبة أن هذا المخصص غير كافٍ لوجود مبالغ أخرى لم يتم تضمينها.

ووجهت اللجنة بضرورة متابعة بعض القضايا المرتبطة بودائع قيمتها 100 مليون دينار سبق للصندوق الكويتي للتنمية إيداعها في إحدى البنوك المركزية لإحدى الدول والتي وفق إفادته بأن الفوائد المستحقة عنها يتم سدادها بانتظام رغم إبداء الصندوق الكويتي لتلك الدولة باستردادها إلا أنه يصعب هذا الأمر حاليا لما لهاتين الوديعتين من أهمية في دعم ميزانية تلك الدولة.

وتوصي اللجنة بتوجيه اتفاقيات المنح التي تبرمها دولة الكويت للدول الأخرى لأمور الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الأساسية بدلا من أمور قد تكون غير ذات أهمية قصوى لدى شعوب تلك الدول ، وأن لا يدرج في الميزانية العامة للدولة أي مبالغ للإعانات الخارجية تفوق القدرة الحقيقية لتلك الدول على الاستفادة منها ، حيث تكشف بيانات الحساب الختامي أن هناك 444 مليون دينار عبارة عن أرصدة مالية في حساب خاص يشرف عليه الصندوق الكويتي للتنمية تمثل المبالغ التي لم تتمكن الحكومات الأجنبية من الاستفادة منها لأسباب متنوعة ما بين فنية وسياسية ، مما يتطلب وجود تنسيق أكثر مع وزارة المالية في هذا الشأن.

وينبغي حسم بعض الملاحظات المرتبطة بشؤون التوظف ومن بينها وجود تباين قانوني ما بين ديوان المحاسبة والصندوق الكويتي للتنمية حول الزيادات التي طرأت مؤخرا على رواتب الوظائف القيادية في الصندوق ، وتكرار ملاحظة تعيين بعض الموظفين لوظائف لم يتم الإعلان عنها ، مع الإسراع في أخذ موافقة ديوان الخدمة المدنية على نتائج الدراسة النهائية التي يقوم بها الصندوق الكويتي للتنمية حول إعادة النظر في لوائحه المالية والإدارية لشؤون الموظفين والتي من شأنها تقليص عدد الملاحظات والمخالفات المالية المسجلة من قبل الأجهزة الرقابية ولا يوجد تسوية حقيقية عليها منذ سنوات.

الدمخي يسأل وزير المالية عن عدد المقترضين من البنوك والشركات وعن المساعدات والقروض الخارجية

وجه النائب د. عادل الدمخي سؤالين إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن عدد المقترضين من البنوك والشركات، وعن إجمالي المساعدات والقروض الخارجية المقدمة من الكويت آخر 5 سنوات. وطلب النائب في سؤاله الأول تزويده بالآتي:

1– يرجى تزويدي بالعدد الاجمالي المقترضين الكويتيين عن طريق البنوك او الشركات المالية.

2– كم عدد النساء المواطنات المقترضات؟

3– يرجى ذكر عدد المقترضين الذين لا يتعدى إجمالي راتبهم :

– ألف دينار فأقل . – الفي دينار فأقل .

4– ما عدد المقترضين الذين زادت اقساط سداد قروضهم على 50 بالمئة من الراتب ؟

5– كم عدد الحالات التي قامت بمعالجة قروضها عن طريق صندوق المعسرين ؟

6– كم عدد المقترضين الذين عليهم ضبط وإحضار مع تبيان عدد النساء والرجال على حدة؟

7– كم عدد المقترضين الذين تم سجنهم على قضايا مديونيات مع توضيح قيمة المديونية حسب التالي:

– أقل من عشرة آلاف – أقل من خمسين ألفا

8– كم عدد المقترضين من المتقاعدين مع بيان عدد الرجال والنساء ؟

9– كم قيمة المديونية الشاملة للمواطنين والمواطنات كافة لدى البنوك ؟

وطلب في سؤاله الثاني تزويده بما يلي:

1 – كم إجمالي المساعدات والقروض الخارجية المقدمة للدول من الكويت آخر 5 سنوات مع فصل المساعدات عن القروض كل على حدة؟

–2 ما الدول التي استفادت من هذه المساعدات والقروض ؟ مع التوضيح لنوع الدعم أمام اسم كل دولة ويرجى ذكر قيمة الدعم المقدم لكل دولة.

3 – من هي الجهة المانحة لهذا الدعم من دولة الكويت؟ وما مصدر ميزانية هذا الدعم؟ وهل يؤخذ من ميزانية الدولة أو الاحتياطي العام ؟

4 – هل تم أخذ موافقة المجلس على جميع هذه الدعوم ؟ يرجى إرفاق صورة من كل قرار بالموافقة .

5 – ما تأثير هذه الدعوم الخارجية على ميزانية الدولة العامة ؟

6 – هل قامت دولة الكويت – رغم تقديمها كل هذه الدعوم – بالاقتراض من جهة خارجية مع بيان الاسباب ؟

7 – ما الدول التي تم اسقاط ديونها لدى الكويت لآخر 5 سنوات وكم قيمة المبالغ ؟ وما الاسباب ؟ وما الجهة الحكومية التي تتحمل عبء هذا الاعفاء ؟

8 – ما اجراءات الحكومة للإشراف على ما تقدمه من مساعدات وقروض لتضمن أنها تصب لصالح الدولة الاخرى وشعبها وليس لصالح متنفذين ؟

9 – كم حالة لعدم التزام الدول الاخرى بشروط المساعدة والقروض؟ وما اجراءات الحكومة ضد هذا الامر؟ مع ذكر أسماء الدول التي لم تلتزم.

أكد أنها شملت أعداداً كبيرة ودولاً عديدة وجاليات مختلفة

الدلال: الشهادات المزورة قضية لا تطال الكويتين فقط

محمد الدلال

طالب النائب محمد الدلال الحكومة بضروره اعداد تقرير متكامل عن قضية الشهادات المزوره والاجراءات والاحتياطات التي قامت بها لتلافي هذه القضية مستقبلا

وقال الدلال في تصريح صحفي بالمركز الاعلامي لمجلس الامه ان قضية تزوير الشهادات هي قضية تهز بلد وحكومة وهي الان قد شملت اعداد كبيرة ودول عديدة وكذلك جاليات متعددة ،لافتا الى ان الحديث في هذه القضية لا يطال فقط الكويتين وانما غير الكويتين الذين حصلوا على شهادات بغير وجه حق ويقدمون على ضوئها خدمات للناس في البلاد «.

واضاف الدلال ان القضية خطيرة وتطال عدة وزارات وجهات حكومية ينبغي ان تتظافر جهودها لمواجهة هذه القضية،مشيرا الى انه رغم لقاء وزير التربية وزير التعليم العالي في اللجنة التعليمية البرلمانية الا ان القضية لا تزال غير واضحة ولانزال لا نعلم فيما يحص القطاع الخاص على سبيل المثال من تعتمد شهادته صاحب الرخصة ام العمالة لديه!».

وقال الدلال « لنا ان نتخيل وجود عمالة تقدم خدمات طبية وهندسية وخدمية ونفسية للناس وهي تحمل شهادات مزورة ، موكدا أنه في حال اثبات وجود شهادات مزورة لدى العمالة القائمة على تقديم الخدمات للناس فإن هذا الامر يعد خيانة للناس ولا يمكن السكوت عنه.

واستغرب الدلال صمت وزارة التربية والتعليم العالي ازاء هذه القضية منذ تكليف لجنة الشؤون التعليمية بالتحقيق في هذه القضية او التصريح حولها بشكل مقتضب في مقابل خروج عدد من المسؤولين السابقين في التعليم العالي والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والجامعات الخاصة متناقضة ومتضاربة جدا حتى مع وزارة التربية والتعليم العالي .

وشدد الدلال على ان هذه القضية تتجاوز وزارة التربية والتعاليم العالي وتتجاوز الوزير الى الحكومة وان كان شخص الوزير هو المسؤول امام المجلس في المساءلة السياسية ،لافتا الى ان الحكومة مسؤولة لان القضية تمس قطاعات مختلفة والشعب الكويتي .

وتساءل الدلال عن الاثار المترتبة على الاجراءات التي اتخذها اصحاب الشهادات المزورة في مواقع عملهم او تدريسهم بحق الغير ؟ ومن حصل على مناصب قيادية واشرافية بناءً على شهادات مزورة ؟،داعيا الحكومة في حال لم تكن تريد المساءلة السياسية والاستجواب تقديم تصور متكامل في الموضوع خلال مناقشة الطلب النيابي بهذه القضية .

وتابع الدلال نريد ان نعرف اعداد المزورين والاجراءات التي انخذت بحقهم والخطوات التي ستتخذها الحكومة والقرارات المتخذة لمنع تكرار هذه الجريمة .

وبسؤاله عن آليات ضبط شهادات العمالة الوافدة والحلول المقترحة لها قال الدلال ان هذا الامر تم نقاشه خلال اجتماع اللجنة وبالامكان الربط بين وزارة الداخلية والقوى العاملة لتدقيق للشهادات العلمية للعمالة الوافدة ، مشيرا الى وزارة الصحة على سبيل المثال اتفقت مع احد الشركات المتخصصة لاعتماد شهادات العاملين في القطاع الطبي الاجانب بالكويت

واشار الدلال ان نحتاج ان تكون هناك شهادات متخصصة للعمالة التي تقدم خدمات مباشرة مشيرا الي ان هذا الموضوع يحتاج إلى عمل متكامل من كافة أطراف الحكومة موكدا ان هذه القضية تستحق ان نقف وقفة جادة تجاهها

ولفت الدلال ان من درس ولم يقدم اوراقة لوزاره التربية فهذا بكيفة انما من ياخذ شهادة ويقدم خدمات فعلي الحكومة ان تنظر بشهادته وتدقق فيها خاضه وانه ياخذ من المال العام مشيرا الي انة لا اثر لمن ياخذ الدكتوراه الفخرية كونهم لا يتكلمون فيها اننا يضعونها في السيرة الذاتية لهم

وبين الدلال ان الوزير مختص في هذا الموضوع وهو كان وكيل التعليم العالي سابقا وفي جوانب كانت لدية إيجابية والبعض فيها نقص وفي قانون محكمة الوزراء فَان القانون يستطيع إرجاع ومحاسبة الوزراء السابقَين عن اي امر فلا احد بعيد عن المحاسبة

واشار الدلال انه قدم طلب التحقيق في هذا الموضوع واللجنة التعليمية تأخرت فيها سابقا والان بدات اللجنة بالعمل ونحن لن ننتظر اللجنة والشعب الكويتي يستحق ان يسمع تفاصيل هذه القضية خاصه وان هناك الكثير من النواب لديهم تساؤلات عن هذا الموضوع وعلي الحكومة ان تقدم تقريرها بهذا الشان

إشادات نيابية بكلمة سمو الأمير في القمة العربية بتونس: وضعت مشرط الحل على الملفات العربية

اعرب عدد من النواب عن فخرهم واعتزازهم بكلمة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد أمام القمة العربية التي أقيمت أخيرا في تونس مؤكدا أن سموه ت التي تشتكي منها الأمة العربية على مدى العقود الماضية.

وقال النائب عسكر العنزي في تصريح صحافي أن سمو الأمير بحكمته وخبرته رسم لوحة سلام دائمة لكل الملفات التي يعاني منها العالم العربي معتبرا الحوار هو بداية تفتيت أي قضية لأن طاولة التفاهم والمفاوضات هي الخطوة الأولى نحو شيوع المحبة والسلام في ارجاء الوطن العربي .

كما اعتبر النائب ماجد المطيري كلمة سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد أمام القمة العربية في تونس القول الفصل في الكثير من الملفات العربية العالقة منذ عقود مؤكدا أن سموه وضع الحلول الناجعة لقضايا ظلت تراوح مكانها معلنا أن الحل مطلعه الحوار والتفاهم والجلوس على طاولة المفاوضات فالتوجه إلى الحل السلمي هو البداية لطي أي خلاف.

وقال المطيري في تصريح صحفي : وكعادة سموه وضع القضية الفلسطينية في المقدمة لأنها قضية العرب والمسلمين الأولى ثم تطرق إلى ما يحدث في اليمن وسورية وليبيا والعلاقات مع إيران التي عليها أن تحترم جيرانها بدلا من التدخل السافر في شؤونهم.

كما أشاد النائب خليل الصالح بالكلمة التاريخية التي ألقاها سمو أمير البلاد في القمة العربية الـ 30 بتونس، مؤكدا أنها بمثابة خطاباً جامعاً كعادته يصف بحكمة الطبيب العلاج الشامل للأزمات التي تمر بها المنطقة والأمة الاسلامية والعربية.

كما أشار النائب خليل الصالح إلي حكمة سمو الأمير التي وضعت البلاد على خارطة الدول الأممية ذات الكلمة المسموعة، مسجلاً فخره باعتزاز سموه بكون الكويت هي الصوت العربي الناطق بقضايا الأمة في مجلس الأمن.

وقال رئيس الخارجية البرلمانية النائب عبدالكريم الكندري: ان كلمة صاحب السمو أمير البلاد بالقمة العربية جسدت الواقع العربي بكل تجرد وأكدت على الموقف الثابتة من القضايا العربية على رأسها قضية فلسطين والجولان وعززت موقع الكويت على الخارطة الدولية بتبني الخطاب الداعي لنشر قيم التسامح والحوار.